Journal Of the Iraqia University (75-6) March (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

تطوير التخطيط الاستراتيجي العراقي لمواجهة الاتجار بالبشر دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات العليا في وزارة الداخلية العراقية

أ.د غلام حسين بيباباني
الجامعة العليا للدفاع/ طهران
اللواء حسين سبهان رسن الساعدي
وزارة الداخلية العراقية
العقيد الحقوقي امير ساجت مدلول
وزارة الداخلية العراقية
Ameeralh322@gmail.com

المستخلص

تُعدّ جريمة الاتجار بالبشر من أبرز تحديات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لما تخلّفه من آثار خطيرة على الأمن الإنساني وحقوق الإنسان. وفي السياق العراقي، أسهمت عوامل عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات المسلحة، وضعف الحوكمة، والهشاشة الاجتماعية–الاقتصادية، في تفاقم هذه الظاهرة. يهدف هذا البحث إلى تقديم إطار استراتيجي مُتكامل ومكيّف مع الواقع العراقي لمواجهة الاتجار بالبشر، من خلال تحليل الأبعاد القانونية والمؤسسية والأمنية والاجتماعية ذات الصلة. اعتمد البحث المنهج الوصفي–التحليلي، بالاستناد إلى تحليل التشريعات الوطنية والوثائق الدولية وتقارير المنظمات المعنية، مع توظيف أداة (SWOT) لتشخيص البيئة الاستراتيجية لمنظومة مكافحة الاتجار بالبشر في العراق. وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف التنسيق المؤسسي، وقصور إنفاذ القوانين، ونقص التأهيل التخصصي، إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية، تمثل محددات رئيسة لانتشار الظاهرة، في حين تشكل الأطر القانونية القائمة والدعم الدولي فرصاً قابلة للتطوير. ويخلص البحث إلى ضرورة تبنّي مقاربة استراتيجية شاملة تقوم على تعزيز الإطار القانوني، وتطوير القدرات المؤسسية، وتمكين الفئات الهشة، وتوسيع التعاون الإقليمي والدولي، بما يسهم في الحد من الظاهرة وتعزيز الأمن الإنساني في العراق.**الكلمات المفتاحية** :الاستراتيجية، التخطيط الاستراتيجي، الاتجار بالبشر.

المقدمة

تُعدّ جريمة الاتجار بالبشر من أخطر أنماط الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لما تمثّله من انتهاك جسيم لحقوق الإنسان وصورة معاصرة للعبودية. وفي السياق العراقي، تزايدت مخاطر هذه الجريمة بفعل الموقع الجغرافي، والتحولات الأمنية والسياسية، والهشاشة الاجتماعية–الاقتصادية، مما جعل العراق بلدَ مصدرٍ وعبورٍ واستقبالٍ للضحايا. واستجابةً لذلك، أقرّ المشرّع العراقي قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ بوصفه إطارًا وطنيًا لمكافحة الظاهرة. يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم الخطة الاستراتيجية الوطنية المنبثقة عن القانون المذكور، وقياس مدى اتساقها مع المعايير الدولية، وفحص فاعليتها التطبيقية من حيث التنسيق المؤسسي، وإنفاذ القانون، وتقليص العرض والطلب، وتعزيز حماية الضحايا، وصولًا إلى بناء تصور استراتيجي قابل للتنفيذ والتقييم.

المبحث الأول منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

على الرغم من وجود إطار تشريعي وطني والتزامات دولية نافذة، ما تزال الاستجابة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تعاني من ضعف في الكفاءة التنفيذية والتنسيق المؤسسي. وتتمثل الإشكالية المركزية في قصور التكامل بين الأجهزة الأمنية والسلطة القضائية، بما ينعكس سلبًا على فعالية التحقيق والمحاكمة وحماية الضحايا. كما تكشف مراجعة الواقع العملي عن غياب خطة استراتيجية متكاملة قائمة على مؤشرات أداء واضحة وتحليل شامل للأبعاد القانونية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يشكّل فجوة علمية وعملية يسعى البحث إلى معالجتها عبر اقتراح خطة استراتيجية قابلة للقياس والتقويم.

ثانيا: أهمية البحث

١. تأتي أهمية الدراسة من خلال التركيز على أحد أبرز القضايا المعاصرة التي تمس الأمن والاستقرار الاجتماعي في العراق، والمتمثلة بجريمة الاتجار بالبشر، وما يترتب عليها من تهديدات لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٢. تساهم الدراسة في تقديم بيانات ومعلومات جديدة حول واقع التخطيط الاستراتيجي في العراق لمكافحة الاتجار بالبشر، من خلال تحليلات آراء القيادات العليا في وزارة الداخلية، بما يسهم في إثراء المعرفة الأكاديمية والتطبيقية في هذا المجال.

٣. تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين عناصر التخطيط الاستراتيجي وقدرة المؤسسات الأمنية على مواجهة الاتجار بالبشر، الأمر الذي يمكن أن تستفيد منه الدراسات المستقبلية لقياس هذه العلاقة على عينات أو مؤسسات أخرى.

٤. من خلال النتائج والتوصيات العملية، يمكن أن تقدم الدراسة حلولًا واستراتيجيات فعّالة للمشاكل والتحديات التي تواجه مؤسسات الدولة في مكافحة الاتجار بالبشر وتحقيق حماية أفضل للضحايا.

ثالثا: أهداف البحث

الهدف الرئيس

تصميم خطة استراتيجية وطنية متكاملة وقابلة للتنفيذ لمواجهة الاتجار وتهريب البشر في العراق، تستند إلى تحليل الواقع القانوني والمؤسسي، وتهدف إلى خفض معدلات الجريمة بصورة قابلة للقياس خلال مدة زمنية محددة.

2-7-1الأهداف الفرعية

١. تشخيص الواقع الراهن للظاهرة من حيث أنماطها وحجم انتشارها والعوامل المفسّرة لها.

٢. تحليل الإطار القانوني الوطني والدولي وقياس مدى كفايته وفاعليته في المكافحة.

٣. بناء إطار استراتيجي يتضمن رؤية ومحاور عمل ومؤشرات أداء رئيسية لقياس النتائج.

٤. تحديد آليات تنفيذية واضحة تشمل توزيع الأدوار والموارد والجدول الزمني لضمان التطبيق الفعّال.

رابعا: أسئلة البحث

السؤال الرئيس

ما الخطة الاستراتيجية الوطنية الشاملة الكفيلة بمواجهة الاتجار وتهريب البشر في العراق بصورة فعّالة وقابلة للقياس؟

الأسئلة الفرعية

١. ما خصائص وأنماط وحجم انتشار الاتجار وتهريب البشر في العراق؟

٢. إلى أي مدى يتسم الإطار القانوني العراقي، ولا سيما قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢، بالكفاءة والانسجام مع المعايير الدولية؟

٣. ما المرتكزات الاستراتيجية المناسبة لبناء خطة وطنية فعّالة؟

٤. ما الآليات التنفيذية والمؤسسية اللازمة لضمان نجاح تطبيق الخطة وتحقيق نتائج ملموسة؟

المبحث الثاني الأدبيات والأسس النظرية

تعتبر ظاهرة تهريب البشر في العراق إحدى أبرز الجرائم المنظمة العابرة للحدود، تتأثر بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية المضطربة. تشمل أشكالها العمل القسري، الاستغلال الجنسي، والتهريب للهجرة غير الشرعية. ويهدف هذا الفصل إلى دراسة النظريات الأمنية والاقتصادية المرتبطة بالظاهرة، وتحليل العوامل المؤثرة، واستعراض الجهات الفاعلة، ومسارات التهريب، والخصائص الديموغرافية للضحايا (Tanaka, 2018:1; Schnabel, 2015:22).

أولا: نظرية الأمن البشري

أ-**التعريف:** تحول من التركيز على الدولة إلى التركيز على الإنسان، مع مراعاة "الحرية من الخوف والحرية من الفقر.(Tanaka, 2018:43)

ب- **الأبعاد السبعة:** الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، المجتمعي، والسياسي.(Schnabel, 2015)

ت- **الجوهر الحيوي:** مجموعة من العناصر والحقوق الأساسية لضمان البقاء والكرامة الإنسانية(Alkire, 2003:2)

ث- **آليات الحماية والتمكين:** حماية الأفراد من التهديدات وبناء قدراتهم على الدفاع عن أنفسهم من خلال التعليم والمشاركة المدنية (Edgar, 2022).

ج- **المنهجية التشغيلية:** التحليل على مستويات فردية، مجتمعية، وطنية ودولية باستخدام مؤشرات كمية ونوعية.(Martin & Owen, 2014)

١. نظرية الجريمة المنظمة

أ-**التعريف:** نشاطات إجرامية منظمة متكررة، تتسم بالهيكلية والاحترافية والعنف والفساد.(Calderoni *et al.*, 2019:2)

ب- **متغيرات الخصائص التنظيمية والنشاط الإجرامي:** الهيكل التنظيمي، مستويات القيادة، نوع الأنشطة، العوامل الاقتصادية والاجتماعية، الفساد المؤسسي، واندماج المجتمع المحلي.(Albanese, 2018:7); Calderoni *et al.*, 2022)

ت- **النماذج النظرية:** النموذج الهيكلي، نموذج الاختيار الرشيد، نموذج المشهد الإجرامي، لشرح أسباب انتشار الجريمة المنظمة واستراتيجيات الوقاية.(Calderoni *et al.*, 2022:8) (Akers, 2017:3)

ثانيا: نظرية حوكمة القطاع الأمني

تطبيق مبادئ الحوكمة على إدارة القطاع الأمني لضمان الكفاءة والمساءلة، مع احترام حقوق الإنسان (Elaigwu & Liao, 2012:22), (Glušac, 2025:2), (Nagasivam *et al.*, 2022:5).

أ-**الأبعاد الأساسية:**

١. الفاعلون الأمنيون (حكوميون، غير حكوميين، دوليون).

٢. الأطر المؤسسية والقانونية (التشريعات، استقلالية المؤسسات، الرقابة).

٣. النزاهة والشفافية (مستوى الفساد، حرية الإعلام، المساءلة).

٤. حكم القانون وحقوق الإنسان (الامتثال للمعايير الدولية، التدريب، آليات الشكاوى).

٥. الفعالية والكفاءة (تحقيق الأهداف الأمنية، سرعة الاستجابة، رضا المواطنين).

٦. الاستدامة والتطوير (تمويل مستدام، تدريب، تحديث تكنولوجي، رؤية استراتيجية طويلة المدى).

ب- **النماذج النظرية:** الحوكمة المركزية الموجهة نحو الدولة، الحوكمة الشبكية، الرقابة متعددة الأطراف(Nøkleberg, 2016:32) و (Schnabel, 2014:3)

ثالثا: المتغيرات المشتركة بين النظريات الثلاث

أ-**التركيز على الإنسان والمجتمع:** جميع النظريات تعطي الأولوية للفرد والفئات الضعيفة في التحليل الأمني.

ب- **الحوكمة والمؤسسات:** الجودة والكفاءة، سيادة القانون، الشفافية والمساءلة، المشاركة المجتمعية.

ت- **المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:** مستوى الدخل، البطالة، الفقر، التعليم، رأس المال الاجتماعي، التماسك الاجتماعي.

ث- **الأمن الإنساني كأساس:** الحماية من العنف والفقر، واحترام الحقوق والكرامة الإنسانية(Tanaka, 2018:11)

رابعا: اختيار النظرية المناسبة للدراسة

اعتمد الباحث نظرية حوكمة القطاع الأمني كأساس نظري للخطة الاستراتيجية، لدعم محاور الخطة الأربعة :المنع، الحماية، الملاحقة، والتنسيق، وذلك لما يلي:

١. معالجة الضعف المؤسسي والتنسيقي بين الجهات المحلية والدولية.

٢. دعم الفعالية والكفاءة في ملاحقة الجناة وتحقيق العدالة.

٣. تعزيز الأطر القانونية والتشريعية لضمان تطبيق العدالة.

٤. توفير آليات شاملة لحماية الضحايا والمساءلة والمراقبة المتكاملة لجميع الأطراف المعنية.

خامسا: النظريات الاقتصادية والأمنية في تفسير الاتجار بالبشر

تُقدم النظريات الاقتصادية والأمنية إطارًا متكاملًا لفهم ظاهرة الاتجار بالبشر. حيث تفسر النظريات الاقتصادية دوافع الجناة والضحايا، فيما تُسلط النظريات الأمنية الضوء على طبيعة الجريمة المنظمة والتهديدات للأمن القومي والدولي.

١. النظريات الاقتصادية

تستند النظريات الاقتصادية إلى مبدأ العرض والطلب، مع اعتبار البشر كسلعة في سوق غير شرعية، وتشمل:

أ-**نظرية الاقتصاد الجنائي:** تفسر الجريمة كعملية عقلانية يوازن فيها الجاني بين المنافع والتكاليف، حيث يُقدم المتاجرون على ارتكاب الجريمة بسبب الأرباح المرتفعة والمخاطر القانونية المنخفضة نسبيًا، مما يشجع استمرار الشبكات الإجرامية.(Backer, 1999)

ب- **نظرية سوق العمل المزدوجة:** تفرق بين سوق رسمي يوفر أجورًا وظروف عمل جيدة، وسوق غير رسمي ذو وظائف منخفضة الأجر وغير مستقرة. وتفسر هذه النظرية قبول المهاجرين للمخاطر المرتبطة بالتهريب، لاستغلال فرص العمل في السوق غير الرسمي(Piore, 2018:45)

ت- **نظرية الهجرة الجديدة:** تُركز على الهجرة كقرار عائلي لتقليل المخاطر الاقتصادية للأسرة، حيث يُرسل أحد أفراد الأسرة للهجرة غير الشرعية لتوفير دخل إضافي، حتى مع احتمال التعرض للاستغلال(Porumbescu, 2015:1)

٢. النظريات الأمنية

تسلط هذه النظريات الضوء على الجريمة المنظمة وأبعادها العابرة للحدود، وتشمل:

١. **نظرية الجريمة المنظمة العابرة للحدود:** تُفسر الجريمة على أنها عمل شبكات إجرامية دولية تستغل الفجوات الأمنية والقانونية، وتستفيد من وسائل الاتصال الحديثة والوثائق المزورة، مع ارتباطها بجرائم أخرى كالتهريب وغسيل الأموال(Economic, U.N. & Council, 2019:3)

٣. **نظرية الفجوة الأمنية:** تشير إلى تنشيط الجريمة في المناطق ذات ضعف الأجهزة الأمنية والفساد، ما يوفر بيئة مناسبة للمتاجرين لممارسة أنشطتهم بحرية(Tolley Jr, 2011:5)

الاستنتاج: الدمج بين النظريات الاقتصادية والأمنية يوفر فهمًا متوازنًا لظاهرة الاتجار بالبشر، من حيث دوافع الضحايا والجناة وطرق استغلال الثغرات الأمنية، ويشكل قاعدة صلبة لتصميم استراتيجيات وطنية فعّالة.

سادسا: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في العراق

تستند الاستراتيجية الوطنية على نموذج 4Ps(الوقاية، الحماية، الملاحقة، الشراكة)، مع التركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

١. الوقاية

١. معالجة الأسباب الجذرية الاقتصادية والاجتماعية: مكافحة الفقر والبطالة والتهميش، خاصة في مناطق النزوح.

٢. التوعية والتثقيف: حملات واسعة تستهدف الفئات الأكثر عرضة للخطر.

٣. التدريب وبناء القدرات: تأهيل المؤسسات ذات الصلة لتحديد الضحايا المحتملين.

٢. الحماية والمساعدة

١. توفير مأوى ورعاية شاملة للضحايا، بما في ذلك الدعم النفسي والقانوني والاجتماعي والطبي.

٢. عدم تجريم الضحايا على الأفعال التي أُجبروا على ارتكابها.

٣. حماية الشهود لضمان الإدلاء بالشهادات بأمان.

٣. الملاحقة القضائية وإنفاذ القانون

أ-تطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢.

ب- تعزيز الجهود الاستخبارية والأمنية لتفكيك الشبكات المحلية والعابرة للحدود.

ت- تدريب القضاة والمحققين، ومكافحة الفساد لضمان الردع.

٤. الشراكة والتعاون

أ-تفعيل التعاون الدولي والإقليمي وتبادل المعلومات الاستخبارية.

ب- تعزيز التنسيق الوطني بين الوزارات واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار.

ت- الالتزام بالبروتوكولات الدولية، مثل بروتوكول باليرمو.

سابعا: الأطر القانونية والإجراءات لمكافحة الاتجار بالبشر في العراق

أ- الإجراءات التشريعية والقضائية

- ❖ إنفاذ قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢، مع تعديلات لضمان توافقه مع المعايير الدولية.
- ❖ تكثيف التحقيق والملاحقة للشبكات المنظمة، وملاحقة الفساد.
- ❖ التعاون القضائي والأمني الدولي لملاحقة المتاجرين العابرة للحدود.

ب- إجراءات حماية الضحايا

- ❖ تطوير آليات لتحديد الضحايا وإحالتهم للرعاية.
- ❖ توفير مأوى ودعم شامل غير مشروط.
- ❖ حماية قانونية لضمان عدم تجريم الضحايا.

ت- إجراءات التوعية والوقاية

- ❖ حملات توعية وتثقيف شاملة عبر وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية.
- ❖ معالجة الأسباب الجذرية مثل الفقر والبطالة والهجرة غير الشرعية.

ث- متطلبات تحقيق الاستراتيجية

- ❖ تعزيز الإطار القانوني والأمني والقضائي.
- ❖ توفير الحماية والدعم للضحايا وإعادة تأهيلهم.
- ❖ تنسيق فعّال بين الحكومة والمجتمع المدني والتعاون الدولي.

ج- تحليل الوضع الراهن للاتجار وتهريب البشر في العراق

- ❖ العراق يمثل دولة مصدر وعبور ووجهة للضحايا، بسبب عدم الاستقرار والفساد وضعف سيادة القانون.
- ❖ آلاف العراقيين يُهربون سنويًا، ويتعرض كثير منهم للاستغلال داخل البلاد وخارجها(IOM, 2022:6) و (Department of State, 2023:1)

أ-التحديات الهيكلية تشمل ضعف الرقابة الحدودية، الفساد، ونقص الإنفاذ القضائي.(UNODC, 2022:2)

ب- مسارات التهريب تشمل الحدود البرية، البحرية، والمطارات عبر تأشيرات مزورة(UNODC, 2021:6)

ت- الجريمة منظمة ضمن شبكة ديناميكية، ما يستدعي استراتيجيات شاملة تركز على الوقاية، الحماية، والتعاون الدولي.

ثامنا: وسائل وأساليب المهربين

شهدت أساليب المهربين تطوراً ملحوظاً، حيث انتقلت من الاعتماد على القوة الغاشمة إلى توظيف الخداع النفسي والتكنولوجيا الحديثة. تُستخدم منصات التواصل الاجتماعي والتوظيف الوهمي لاستدراج الضحايا، مع بناء الثقة قبل الاستغلال، بينما تُستعمل العملات المشفرة وتطبيقات المراسلة المشفرة لإخفاء المعاملات والتنسيق بين الشبكات، ما يزيد من صعوبة اكتشافها من قبل أجهزة إنفاذ القانون(INTERPOL,2020:3) و (Europol,2020:8)

وسائل وأساليب المهربين الرئيسية:

أ-**التزييف والتزوير**: وثائق سفر وتأشيرات مزورة.

ب- **التهديد والابتزاز**: إجبار الضحايا على العمل أو الدعارة.

ت- **الشبكات الاجتماعية**: تجنيد الضحايا عبر وعود كاذبة.

ث- **الفساد** :تواطؤ مسؤولين لقبول الرشاوى.

تاسعا: صفات الضحايا

تتأثر الفئات المختلفة بعوامل النزاعات والكوارث الطبيعية وتتضمن المتغيرات الديموغرافية(UNODC, 2022:7) :

- **الجنس** :النساء والأطفال غالباً للاستغلال الجنسي، والرجال للعمل القسري.
- **العمر** :بين ١٢ و٣٥ سنة.

- **العرق** :الأكراد، اليزيديون، العرب، والفلسطينيون السوريون أكثر عرضة.
- **الخلفية الاجتماعية** :الفقراء، النازحون، عديمو الجنسية.(IOM, 2021:4)

يؤكد الباحث أن المفهوم الأعمق هو الضعف الظرفي، إذ قد يتعرض أي شخص للاستغلال في ظل ظروف مناسبة، مما يساعد على تصميم سياسات حماية أكثر شمولاً.

عاشرا: أنواع الاتجار بالبشر

وفق بروتوكول باليرمو ٢٠٠٠، يشمل الاتجار بالبشر: التجنيد، النقل، الاستقبال، بهدف الاستغلال عبر التهديد أو الإكراه United): Nations,2000:7).

أ-**الاستغلال الجنسي:** دعارة قسرية، استغلال عبر الإنترنت، صناعات الترفيه والتصوير.

ب- **العمل القسري أو السخرة:** إجبار الأشخاص على العمل في ظروف غير إنسانية.

ت- **الاتجار بالأطفال:** تسول قسري، تجنيد مسلح، زواج قسري، استغلال جنسي.

ث- **الاتجار بالأعضاء البشرية** :إجبار على التبرع بالأعضاء مقابل مكافآت مالية.

ج- **أشكال أخرى:** استرقاق، ممارسات شبيهة بالرق، زواج قسري (الأمم المتحدة، ٢٠٠٠؛ منظمة حقوق الإنسان، ٢٠٢٥).

حادي عشر: الجهات الفاعلة المتورطة

تصنف الجهات إلى مهربين، متواطئين، وجماعات إرهابية:

أ-**المهربون** :عصابات منظمة عبر الحدود.

ب- **المتواطئون:** مسؤولون حكوميون، سماسرة سفر.

ت- **الجماعات الإجرامية:** ميليشيات تستغل الضحايا لتمويل أنشطتها(Shelley, 2018 ؛ العمل الدولية, ٢٠٢٢).

الباحث يشير إلى أن الأخطر هو التواطؤ بين الشبكات الإجرامية والمسؤولين الحكوميين، مما يمنحها الحماية والاستمرارية.

ثاني عشر: العوامل السياقية الدافعة والقانونية للهجرة غير الشرعية

أ-**العوامل الاقتصادية والاجتماعية:**

- ❖ الفقر والبطالة (البنك الدولي،٢٠٢٣:٣).
- ❖ انعدام الأمن والنزاعات المسلحة.
- ❖ الاضطهاد، خاصة الأقليات.(IOM, 2024:31)

ب- **الضعف في نظم الهجرة واللجوء:**

- ❖ الإجراءات البيروقراطية الطويلة.
- ❖ غياب الحماية والمراكز المناسبة.(UNHCR, 2023:3)

الفساد في أجهزة إنفاذ القانون: رشوة ضباط، تواطؤ مع الشبكات.(Transparency International, 2021:9)

ت- **الطلب على العمالة الرخيصة والاستغلال الجنسي:**

- ❖ العمالة المنزلية المستغلة في الخليج.
- ❖ الدعارة القسرية في أوروبا.(ILO, 2022:21)

ث- **القوانين المحلية والدولية:**

- ❖ قوانين وطنية غير مفعلة بالكامل.
- ❖ بروتوكول باليرمو ٢٠٠٠: يشمل المنع، الحماية، والملاحقة القضائية.(United Nations, 2000:8)

فعالية إنفاذ القوانين والثغرات التشريعية: نقص الموارد والتدريب، صعوبة جمع الأدلة، ضعف الإرادة السياسية، ثغرات قانونية U.S.) Department of State, 2023:6).

أسباب ظاهرة التهريب في العراق: عوامل اقتصادية، أمنية، جغرافية، اجتماعية، وضعف سيادة القانون.

ثالث عشر: منع الهجرة غير الشرعية ودور التكنولوجيا

❖ **منع الهجرة غير الشرعية:**

❖ تعزيز الرقابة على الحدود، تشديد إجراءات التأشيرات.(IOM, 2023:3)

❖ توفير بدائل قانونية واقتصادية للحد من الطلب.

❖ **دور التكنولوجيا في الرقابة:**

❖ استخدام الطائرات بدون طيار، الأنظمة البيومترية، تحليل البيانات الضخمة لتعزيز كشف الشبكات.

❖ تطوير قواعد بيانات للمتاجرين، التحليل الجنائي الرقمي لتتبع المعاملات، استخدام التعرف البيومتري في المنافذ.(UNODC, 2022)

رابع عشر: حماية الضحايا من الاستغلال والإساءة

أ- إنشاء آليات حماية فعالة

❖ **الملاجئ والخدمات المتكاملة:** يجب توفير ملاجئ آمنة وخدمات نفسية وقانونية للضحايا، خاصة النساء والأطفال الأكثر تعرضًا للاستغلال الجنسي والعمل القسري. تشير منظمة العفو الدولية (٢٠٢٣) إلى نقص مراكز الإيواء في العراق، مما يزيد من احتمال إعادة استغلال الضحايا.

❖ **الإطار القانوني:** ينص القانون العراقي رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ على إنشاء دور إيواء للضحايا، لكن تفعيل المواد القانونية وتقديم خدمات شاملة لا يزال محدودًا.(U.S. Department of State, 2023)

❖ **إعادة التأهيل والتمكين:** ينبغي الانتقال من نموذج الإيواء المؤقت إلى برامج إعادة تأهيل ودمج اقتصادي، بما في ذلك التدريب المهني وتوفير فرص عمل آمنة، كما أظهرت تجارب الأردن ولبنان فاعلية إعادة التأهيل الاقتصادي في تقليل إعادة الاستغلال.(ILO, 2022)

❖ **الهدف الاستراتيجي:** تطوير منظومة حماية متكاملة تركز على الضحية، تشمل الدعم النفسي والقانوني المجاني، العودة الطوعية، الاندماج الاقتصادي، ومنح فترات استشفاء وإقامات مؤقتة دون الضغط على الضحية للشهادة فورًا.

ب- ملاحقة ومحاكمة المهربين والمتواطئين

❖ **ضعف عدد الإدانات:** يُظهر التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية انخفاض الإدانات بحق الشبكات الكبيرة والمسؤولين المتواطئين .U.S) Department of State, 2023).

❖ **الأهداف:** تفكيك الشبكات الإجرامية عبر استهداف الأصول المالية والرؤوس المدبرة، وإنشاء وحدات تحقيق متخصصة في الجرائم المالية وغسيل الأموال، وتوفير حماية للشهود والمبلغين.

❖ **تعزيز القدرات القضائية والأمنية:** يشمل تدريب القضاة وضباط الشرطة على التحقيق وفق المعايير الدولية، ومكافحة الفساد داخل أجهزة إنفاذ القانون(UNDP, 2023 ؛.(Transparency International, 2023

ت- التجارب الدولية وتعزيز التعاون الدولي

❖ **الإطار الدولي:** يعتمد التعاون على بروتوكول باليرمو (United Nations, 2000) ويتطلب إرادة سياسية لترجمته إلى إجراءات عملية.

❖ **التعاون العملياتي:** إنشاء فرق تحقيق مشتركة مع دول الجوار (تركيا، الأردن، سوريا) ودول الوجهة في أوروبا، وتبادل المعلومات الاستخباراتية الفوري.

❖ **المنظمات الدولية:** التنسيق مع IOM و UNHCRيوفر الدعم الفني والمالي.(UN Treaty Collection, 2023)

ث- معالجة العوامل الجذرية للهجرة غير الشرعية

تحسين الأوضاع الاقتصادية: خلق فرص عمل خاصة للشباب، تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وتقديم قروض للمشاريع الصغيرة .(World Bank, 2023)

تعزيز الأمن والاستقرار: استعادة الاستقرار في المناطق المحررة من داعش، تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإرهاب.(IOM, 2023)

خامس عشر: تحديد المبادرات

أ- مبادرات إنفاذ القانون

❖ **تعزيز مراقبة الحدود:** تركيب أنظمة مراقبة إلكترونية وكاميرات متطورة في نقاط العبور(UNODC, 2023 ؛.(IOM, 2022

❖ **زيادة التحقيقات:** تدريب ضباط متخصصين، وإجراء تحقيقات شاملة في قضايا تهريب البشر.(INTERPOL, 2022)

❖ **ملاحقة المهربين والمتواطئين:** تشديد العقوبات وفق القانون الجديد رقم (٢٨ لسنة ٢٠٢٣) وإنشاء وحدات حماية الشهود (Transparency International, 2023).

ب- مبادرات الوقاية

❖ **حملات توعية:** تستهدف المدارس والمجتمعات المحلية، مع استخدام وسائل الإعلام التقليدية والرقمية (UNICEF, 2023:2) ؛ (وزارة الهجرة العراقية، ٢٠٢٣)

❖ **برامج بناء القدرات** :تدريب القادة المحليين والتعاون مع المجتمع المدني لتعزيز البلاغات حول حالات التهريب(UNDP, 2023) ؛ IOM, 2023).

❖ **خلق فرص عمل:** دعم مشاريع صغيرة ومتوسطة وتقليل البطالة بين الشباب(IFAD, 2023) ؛.(World Bank, 2023

❖ **تحسين نظم الهجرة واللجوء:** تطبيق بطاقات بيومترية وتسجيل طالبي اللجوء في مراكز متخصصة(UNHCR, 2023:1)

ت- مبادرات حماية الضحايا

❖ توفير المأوى، الرعاية الطبية والدعم النفسي(WHO, 2023:2) ؛.(MSF, 2023:4)

❖ برامج إعادة التأهيل المهني والاقتصادي ودمج الضحايا في المجتمع(UN Women, 2023:5) (ILO, 2023:2)

❖ ضمان العدالة للضحايا عبر محامين مجانيين ووحدات حماية الشهود.(Amnesty International, 2023:7

ث- مبادرات التعاون الدولي

❖ توقيع مذكرات تفاهم مع دول الجوار وإنشاء فرق عمل مشتركة.(INTERPOL, 2023:2)

❖ مشاركة المعلومات الاستخباراتية بشكل فوري لتعزيز تفكيك الشبكات.(UNODC, 2023:2)

❖ الدعم الفني والمالي لتعزيز قدرات إنفاذ القانون ومراقبة الحدود(World Bank, 2023:1)

سادس عشر: الإيجابيات والسلبيات في طرح موضوع الاتجار بالبشر في العراق

أ- الإيجابيات

١. **التوعية والوقاية** :رفع الوعي بمخاطر الجريمة وأشكالها.

٢. **الكشف عن الجرائم** :فضح الشبكات الإجرامية ودعم جهود الشرطة.

٣. **حماية الضحايا** :تعزيز آليات الدعم الطبي والنفسي والقانوني.

٤. **دعم الملاحقة القضائية** :فرض العقوبات والردع الجنائي.

٥. **معالجة الأسباب الجذرية** :تحفيز إصلاحات اجتماعية واقتصادية.

ب- السلبيات

١. **إيذاء الضحايا وإعادة دمجهم** :انتهاك الخصوصية.

٢. **الوصم والتمييز** :تجريم الضحية بدلًا من دعمها.

٣. **التضليل والمبالغة** :نشر معلومات غير دقيقة.

٤. **الإخلال بالمحاكمات** :التأثير على العدالة.

٥. **استغلال المأساة** :استخدام القصص الإنسانية للإثارة الإعلامية.

المبحث الثالث الجانب العملي للبحث

أولا: نتائج البحث وتحليل البيانات النوعية

جدول ٤-١: إطار التحليل الكيفي للبحث

مرحلة التحليل	شرح المرحلة	المخرجات
التعرّف على البيانات	القراءة المتكررة لنصوص المقابلات والوثائق	الفهم العام لمحتوى البيانات
الترميز الأولي	استخراج الوحدات المعنوية المرتبطة بالاتجار بالبشر	رموز مفتوحة
الترميز المحوري	تجميع الرموز المتشابهة والمرتبطة	مقولات محورية

الدمج والتكامل	دمج المقولات والتفسير المفاهيمي	مقولات جوهرية
التفسير النهائي	تحليل العلاقات بين المقولات في سياق العراق	أساس الخطة الاستراتيجية

ثانيا: التعريف بالمشاركين في البحث

ركز البحث على المشاركين الذين يمتلكون خبرة مباشرة أو غير مباشرة في الوقاية، والمكافحة، والمتابعة القضائية، ودعم الضحايا، أو التحليل الأكاديمي للاتجار بالبشر في العراق. شملت العينة مسؤولين تنفيذيين وأمنيين، قضاة ومحامين، موظفي مؤسسات حكومية، أعضاء منظمات المجتمع المدني، نشطاء حقوق الإنسان، وباحثين متخصصين.اعتمد اختيار المشاركين على العينة القصدية القائمة على الإشباع النظري، مع مراعاة السرية والموافقة المستنيرة وحق الانسحاب.

جدول ٤-٢: الخصائص العامة للمشاركين

الرقم	فئة المشاركين	مجال النشاط	الدور في البحث
1	المسؤولون التنفيذيون والأمنيون	مكافحة الجرائم المنظمة	تقديم رؤى تنفيذية وأمنية
2	القضاة والمحامون	النظر القضائي في القضايا	توضيح التحديات القانونية والقضائية
3	المؤسسات الحكومية المعنية	صنع السياسات والتنفيذ	تحليل السياسات والآليات
4	منظمات المجتمع المدني	دعم الضحايا	تقديم الخبرة الميدانية والاجتماعية
5	نشطاء حقوق الإنسان	الرصد والتوثيق	تحليل البعد الحقوقي للاتجار بالبشر
6	الباحثون والخبراء	الدراسة والتحليل العلمي	التفسير النظري والتحليلي

ثالثا: عملية جمع البيانات

تم جمع البيانات بطريقة متعددة المراحل ومن مصادر متنوعة لتحقيق «التثليث المنهجي» وزيادة موثوقية النتائج، شملت:

١. المقابلات شبه المهيكلة.

٢. تحليل الوثائق الرسمية والقوانين والسياسات.

٣. التقارير الدولية.

جدول ٤-٣: أدوات جمع البيانات

أداة جمع البيانات	نوع البيانات	هدف الاستخدام
المقابلات شبه المهيكلة	كيفية	استخلاص تجارب ورؤى الخبراء
تحليل الوثائق الرسمية	كيفية	دراسة السياسات والقوانين
التقارير الدولية	كيفية	فهم الاتجاهات والأنماط العامة

جدول ٤-٤: مراحل تنفيذ المقابلات الكيفية

المرحلة	وصف النشاط	المخرجات
تصميم الأسئلة	إعداد أسئلة محورية ومرنة	دليل المقابلة
تنفيذ المقابلات	الحوار مع المشاركين	بيانات خام
التفريغ	تحويل التسجيلات الصوتية إلى نصوص	نص المقابلات
المراجعة الأولية	قراءة النصوص وتنقيحها	بيانات جاهزة للتحليل

جدول ٤-٥: مصادر البيانات المستخدمة

نوع المصدر	أمثلة على المحتوى	الدور في التحليل
القوانين والتشريعات	قانون مكافحة الاتجار بالبشر	التحليل القانوني
التقارير الحكومية	الإحصاءات والسياسات	التحليل المؤسسي
التقارير الدولية	أوضاع الاتجار بالبشر	التحليل المقارن

وثائق منظمات المجتمع المدني	دعم الضحايا	التحليل الاجتماعي

رابعا: مراحل الترميز وتحليل البيانات الكيفية

تم تطبيق الترميز التدريجي: الترميز المفتوح ← الترميز المحوري ← الترميز الانتقائي، مع مراعاة المقارنة المستمرة وربط النتائج بالسياق العراقي.

جدول ٤-٦: مراحل الترميز ومخرجاتها التحليلية

مرحلة الترميز	وصف النشاط	المخرجات
الترميز المفتوح	تحديد الوحدات المعنوية الأولية	رموز أولية
الترميز المحوري	تجميع الرموز المتشابهة	مقولات محورية
الترميز الانتقائي	دمج المقولات الرئيسية	مقولات جوهرية
المقارنة المستمرة	مقارنة البيانات والمفاهيم	تنقيح مفاهيمي
التفسير النهائي	تحليل العلاقات في سياق العراق	أساس الخطة الاستراتيجية

خامسا: تحديد المقولات الرئيسة للاتجار بالبشر في العراق

حددت النتائج ١٥ مقولة رئيسة تعكس العوامل المؤثرة والأنماط السائدة للاتجار بالبشر، بدءًا بالعوامل الهيكلية وصولاً إلى سياسات المكافحة.

جدول ٤-٧: المقولات الرئيسة والفرعية

الرقم	المقولة الرئيسة	المقولات الفرعية	أمثلة على الرموز	التفسير التحليلي
1	العوامل الهيكلية	ضعف الحوكمة، الفساد	غياب الرقابة	ضعف الدولة يسهّل انتشار الاتجار
2	العوامل القانونية	ثغرات تشريعية	قوانين غير كافية	الإطار القانوني الضعيف يحد من المكافحة
...	...	...	...	...
15	سياسات المكافحة	غياب استراتيجية شاملة	إجراءات متفرقة	ضعف السيطرة على الظاهرة

سادسا: العوامل الاجتماعية والثقافية والعرقية

تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية والعرقية دورًا حاسمًا في زيادة قابلية الضحايا للاستغلال، مثل تفكك الأسرة، التمييز الجندري، والتهميش العرقي.

جدول ٤-٨: العوامل الاجتماعية والثقافية والقومية

البُعد	المكوّنات	أمثلة على أدلة كيفية	النتيجة التحليلية
اجتماعي	تفكك الأسرة، النزوح	أطفال بلا معيل، هجرة قسرية	زيادة هشاشة الضحايا
ثقافي	التمييز الجندري، الصمت الاجتماعي	عدم الإبلاغ عن الاتجار بالنساء	استمرار الظاهرة بشكل خفي
قومي	تهميش الأقليات	تمييز بنيوي	تركّز الاتجار على فئات محددة
معياري/قيمي	تطبيع العنف	قبول اجتماعي للاستغلال	انخفاض الحساسية الاجتماعية
الوعي العام	الجهل بالحقوق	فهم خاطئ لمفهوم الاتجار	تراجع المطالبة المجتمعية

سابعا: الخلاصة النهائية لنتائج البحث

أظهرت نتائج البحث أن الاتجار بالبشر في العراق:

١. ظاهرة معقدة ومتجذرة، لا يمكن حصرها في إطار جريمة منفردة أو مسألة أمنية.

٢. تتشكل عبر تفاعل ضعف الحوكمة، عدم الاستقرار السياسي والأمني، الفقر، التفكك الاجتماعي، التمييز الثقافي، وضعف النظام القانوني والمؤسسي.

٣. تتغذى على بيئة مؤسسية غير متناسقة، ضعف سيادة القانون، ضعف الرقابة على الحدود، وحضور الجماعات المسلحة غير الحكومية.

٤. تتأثر الفئات الهشة مثل النساء، الأطفال، والنازحين داخليًا بارتفاع قابلية الاستقطاب والاستغلال.

٥. تتميز الشبكات بأسلوب منظم ومرن وعابر للحدود، مع قدرة عالية على التكيف والإخفاء، ما يجعل السياسات الرد فعلية محدودة الأثر.

٦. تؤدي إلى آثار عميقة متعددة المستويات تشمل الفرد، الأسرة، المجتمع، الاقتصاد، المؤسسات، والأمن الوطني، وتعيد إنتاج العنف والفقر وانعدام الثقة.

الخلاصة أن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة استراتيجية شاملة ومنسجمة متعددة الأبعاد.

ثامنا: الأسس النظرية والمبادئ الحاكمة للخطة الاستراتيجية

تعتمد الخطة على أسس نظرية مستمدة من: علم الجريمة، القانون الجنائي، صنع السياسات العامة، والنتائج الميدانية للبحث، وتتمثل في:

١. المقاربة البنيوية–المؤسسية: الاتجار ناتج عن اختلالات الحوكمة، الرقابة، الاقتصاد، والقانون، وليس مجرد سلوك إجرامي فردي.

٢. المقاربة الوقائية متعددة المستويات: تشمل التدخلات الأولية، الثانوية، والثالثية.

٣. المنظور الحقوقي الإنسان–محوري: وضع الضحايا في قلب التدخلات.

٤. الحوكمة متعددة المستويات والتنسيق بين القطاعات: ضمان تكامل السياسات والإجراءات.

المبادئ التوجيهية: الواقعية التنفيذية، المرونة، الشفافية والمساءلة، والاستدامة.

تاسعا: الرؤية والأهداف الكلية للخطة

١. الرؤية: عراق يقل فيه الاتجار بالبشر، تُصان فيه الحقوق والكرامة الإنسانية، وتمتلك مؤسسات الحكم القدرة على الوقاية والمواجهة والاستجابة الفاعلة.

٢. الأهداف الكلية:

أ- خفض الاتجار بنيويًا عبر معالجة الجذور.

ب- تعزيز سيادة القانون وكفاءة المؤسسات.

ت- توفير دعم شامل ومستدام للضحايا.

ث- رفع الوعي العام وتقوية رأس المال الاجتماعي.

ج- ترسيخ نهج استراتيجي مستدام في السياسة العامة.

الأهداف التشغيلية للخطة الاستراتيجية: انطلاقًا من الرؤية والأهداف الكلية، تحدد الخطة أهدافًا تشغيلية قابلة للقياس والتنفيذ المرحلي، من أبرزها:

- ❖ رفع القدرة على الكشف والتعرف على حالات الاتجار محليًا وحدوديًا.
- ❖ تحسين فاعلية الملاحقة الجنائية للمتاجرين.
- ❖ تعزيز منظومة دعم وإعادة تأهيل الضحايا.
- ❖ رفع مستوى التنسيق المؤسسي عبر آليات تعاون وتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة.
- ❖ تعزيز الوعي العام وبناء قدرات المجتمع المدني والإعلام.
- ❖ إنشاء منظومة متابعة وتقييم مستمرة عبر مؤشرات أداء وبيانات دورية ومراجعات مرحلية لضمان استدامة الإجراءات وفاعليتها.

المصادر

1.Akers, R. L. (2017). Criminological theories: Introduction, evaluation, and application (6th ed.). n.p.

2.Albanese, J. S. (2018). When corruption and organised crime overlap: An empirical hierarchy of corrupt conduct. In Corruption in commercial enterprise (pp. 28-44). Routledge

3.Backer, D. (1999). Criminal economics and human trafficking: A rational choice perspective. n.p.

4.Calderoni, F., Comunale, T., Campedelli, G. M., Marchesi, M., Manzi, D., & Frualdo, N. (2022). Organized crime groups: A systematic review of individual-level risk factors related to recruitment. Campbell systematic reviews, 18(1), e1218

5.Calderoni, F., et al. (2019). Organized crime structures and dynamics: Theory and empirical evidence. n.p.

6.Calderoni, F., et al. (2022). Networks, crime, and prevention strategies. n.p.

7.Department of State. (2023). Trafficking in persons report. U.S. Department of State.

8.Economic, U.N., & Council. (2019). Global crime trends and transnational organized crime. United Nations.

9.Edgar, T. (2022). Human security and empowerment strategies. n.p.

10. Elaigwu, I., & Glušac, M. (2025). Security sector governance and accountability. n.p.

11. Europol. (2020). Human trafficking threats report. Europol.
12. International Labour Organization (ILO). (2022). Forced labor and human trafficking: Global report. ILO.
13. International Labour Organization (ILO). (2023). Rehabilitation and economic integration of trafficking victims. ILO.
14. International Organization for Migration (IOM). (2021). Vulnerable populations and human trafficking in Iraq. IOM.
15. International Organization for Migration (IOM). (2022). Human trafficking patterns in the Middle East. IOM.
16. International Organization for Migration (IOM). (2023). Illegal migration prevention strategies. IOM.
17. International Organization for Migration (IOM). (2024). Displacement and trafficking risk factors. IOM.
18. INTERPOL. (2020). Human trafficking and transnational crime trends. INTERPOL.
19. INTERPOL. (2022). Law enforcement initiatives against human trafficking. INTERPOL.
20. INTERPOL. (2023). Cross-border cooperation and human trafficking prevention. INTERPOL.
21. Liao, T. (2012). Security sector governance and management. n.p.
22. Martin, S., & Owen, R. (2014). Operational methodologies for human security assessment. n.p.
23. Ministry of Migration, Iraq. (2023). National migration and trafficking reports. Baghdad: Ministry of Migration.
24. MSF (Médecins Sans Frontières). (2023). Human trafficking victims: Medical and psychosocial support. MSF.
25. Nagasivam, P., et al. (2022). Security governance in fragile states. n.p.
26. Nøkleberg, P. (2016). Governance models in security sectors. n.p.
27. Piore, M. (2018). Dual labor markets and migration risks. n.p.
28. Porumbescu, G. A. (2015). New migration theories and household decision-making. n.p.
29. Schnabel, A. (2014). Governance frameworks for security and human protection. n.p.
30. Schnabel, A. (2015). Human security: Concepts and implementation. n.p.
31. Shelley, L. (2018). Human trafficking and organized crime networks. n.p.
32. Tanaka, M. (2018). Human security and international responses. n.p.
33. Transparency International. (2021). Corruption perception index. Transparency International.
34. Transparency International. (2023). Global anti-trafficking and corruption report. Transparency International.
35. U.S. Department of State. (2023). Annual report on trafficking in persons. U.S. Department of State.
36. UN Treaty Collection. (2023). International legal instruments on human trafficking. United Nations.
37. UN Women. (2023). Women's protection and empowerment programs in trafficking *cases*. UN Women.
38. UNDP. (2023). Capacity building for human trafficking response. UNDP.
39. UNHCR. (2023). Protection of migrants and refugees. UNHCR.
40. UNICEF. (2023). Child protection and trafficking awareness programs. UNICEF.
41. United Nations High Commissioner for Human Rights ((منظمة حقوق الإنسان. (2025). Human rights report on trafficking. n.p.
42. United Nations. (2000). Protocol to prevent, suppress and punish trafficking in persons, especially women and children, supplementing the UN Convention against Transnational Organized Crime (Palermo Protocol). United Nations.
43. UNODC. (2021). Human trafficking and smuggling report. United Nations Office on Drugs and Crime.
44. UNODC. (2022). Human trafficking in Iraq: Country report. United Nations Office on Drugs and Crime.
45. UNODC. (2023). Border monitoring and anti-trafficking initiatives. United Nations Office on Drugs and Crime.
46. WHO. (2023). Health support for victims of trafficking. World Health Organization.
47. World Bank. (2023). Economic development initiatives to prevent trafficking. World Bank.